المقتطف

الجزء الحادي عشر من السنة الثانية عشرة

١ آب (اوغسطس) سنة ١٨٨٨ = ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٥

تسهيل الاعمال واصلاح الاحوال

"سيروا بني الحاجات تنجح سعيكم غيث سحاب الجود منه هتون"
"فالحادثات بوبله مصنودة والمحل في شؤبوبه مجبون"
علم دعيتم لاقتطاف ثماره "بالعزم رهو على النجاح ضمين"
فاسعوا بلا فشل فما من طيب الا وللاخباث فيه كمين

وهذا شأن كل ما في الدنيا الطيبات ممزوجة بالخبائث ولا بدّ دون الشهد من ابر النحل. فقد انتشر رواق العلم فسهّل الاعمال واقام الآلات مقام العمّال فعلت شكوى الصانع والتاجر وقلّت ارباح الفلاح والمالك ومع ذلك فالنفع اعم واوسع نطاقاً. وها نحن واصفون مضار تسهيل الاعمال ومنافعها بيّنّا بغلبة المنافع على المضار وتناولاً بمصر جديد دخلت فيه هذه الديار

ذكرنا في جزء سابق ان رخص المنسوجات الافرنجية قد ابطل صناعة الحياكة من مصر والشام واضرّ بالوف من الصنّاع الذين معيشتهم من هذه الصناعة. ونقول الآن ان ما حدث في بلادنا حدث في غيرها ايضاً فكان في مدينة واحدة من مدن سكسونيا سنة ١٨٧٥ لا اقل من ٤٥١٦ حائكاً وكان عند كلٍّ منهم نحو خمسة صنّاع فلما انتشرت انوال النسج الجديدة اضطرّ هؤلاء الحاكة ان يستغنوا عن الصناع وينفصروا على العمل بايديهم وما زالت احوالهم تزيد ضيقاً حتى اضطروا ان يخدموا في المناسج الكبيرة. ووجد اصحاب هذه المناسج ان الثني الصغير يغنيهم عن الحائك الكبير فتُرك الحاكة الكبار الى رحمة الفقر والعوز يتصوّرون جوعاً ويشكون من

تسهيل الاعمال الذي اودى بهم الى المقبرة

وهذه الحقائق وامثالها كثيرة ولكنّ تاريخ البشر لا يخلو منها . فكلما خطا العمران خطوةً داس على اعناق كثيرين . وما حدث في هذه الايام حدثت نظائرهُ في السنين الغابرة وستحدث نظائرهُ في السنين التالية . تلك نتيجة طبيعيّة لا مفرّ منها ما دام البشر جادّين في مضمار العمران والاّ لزمهم ان يرتقوا سير الحضارة ويعودوا الى حال التوحّش والبربرية . ومهما يكن من شدّة المضار الناتجة عن تسهيل الاعمال بالاكتشافات والاختراعات الحديثة فمن تسهيل الاعمال نتائج أُخرى اعظم من هذه مآلها النفع العميم والخير العظيم . اي ان النفع العام اكثر من الضرر الخاص بما لا يقدّر . ولا بدّ من الاسهاب لايضاح هذه الحقيقة

في اوائل هذا القرن اخترع بعضهم آلة لنسج الجوارب فقام عليهِ صنّاع الجوارب الذين كانوا يحيكونها بايديهم وكسروا آلاتهِ وحرقوا بيوتها وتهدّدوهُ بالقتل . ولم يكفّ شغبهم ولا انكفأت ثورتهم الاّ بقوة الحكومة التي قبضت على رؤساء اهل الفتنة وقتلت بعضهم ونفت البعض الآخر . ومن يلوم هؤلاء الصنّاع وهو يعلم ان خمسين الفاً منهم تعطّلت اعمالهم واصبحوا في حالة يُرثى لها هم ونساؤهم واولادهم . ولم يتخلصوا من الفقر المدقع الذي الّم بهم من جرّاء ذلك ومن نتائجهِ الوخيمة الاّ بعد نحو اربعين سنة . مَن يلومهم والجوع عضوض والرجل يخاطر بحياتهِ لاجل عياله . ولكن الضرر الذي نتج من آلة نسج الجوارب لا يوازي قيراطاً من النفع الذي نتج منها . فان عدد الصنّاع الذين يعملون بها الآن قد صار عشرة اضعاف عدد الذين كانوا يعملون بايديهم . وكل واحد من الذين يعملون بها الآن يأخذ اجرة سبعة اضعاف ما كان يأخذهُ العامل بيدهِ . واحوال ناسجي الجوارب الآن لم تخطر على بال اسلافهم ولا بالحلم لما فيها من الراحة والرفاهة بالنسبة الى حالة اسلافهم

تقدم ان عدداً عديداً من العملة في بلاد سكسونيا قد تعطلت اعمالهم باختراع الانوال الجديدة ولكن جمهور الاهالي قد تحسنت احوالهم عمّا كانت عليهِ قبلاً في سكسونيا وفي كل بلاد جرمانيا . وهذا يقال ايضاً على اهالي بلادنا اي انهم ليسوا الآن اسوأ حالاً منهم وقتما كانت منسوجاتهم رائجة في بلادهم وفي غيرها بل بالضد من ذلك قد صلحت احوال الاكثرين وكثر دخلهم ونفقاتهم

ثم ان المضار التي لحقت بالحاكة وغيرهم من الصناع بسبب اختراع الآلات الحديثة لا تُحسَب شيئاً في جنب الاضرار التي لحقت باصحاب الآلات القديمة . فانهُ اذا اخترع رجل نولاً لنسج اقل نفقة من انوال النسج الموجودة اليوم او اسرع منها فعلاً ولو بعشرة في المئة اضطرّ

كلّ اصحاب الاموال الندية ان يبذلوها ويستعيضوا عنها باموال جديدة والاّ قصّروا في ميدان السباق وافلسوا . وهذا الخسارة الحقيقية لان الصانع اذا انسدّ في وجهه باب من ابواب الرزق يمكنه ان يفتح باباً آخر واما الآلة التي لا تستعمل فلا فرق فيها عن قيمة حديدها مهما كانت ثمينة. وقد عجب البعض من ان الحكومة المصرية باعت بعض سفنها للتجار فكسروها وباعوا حديدها وخشبها . ولكنّ هذا هو الاقتصاد بعينه ان لم تكن قد باعتها باقل من ثمن حديدها وخشبها لان استخدام السفن الندية الكثيرة النفقات ضربٌ من الاسراف

ومن الغريب ان غلاء اجرة الصنّاع هو الذي يدعو الى اختراع الاختراعات الجديدة ولكن هذه الاختراعات لا ترخّص اجرة الصناع بل تزيدها غلاء مع انها ترخص المصنوعات . مثال ذلك ان الطرق التي اختُرعت حديثاً لسبك البلور وتنطيمه قد رخّصت ثمنه نحو ثمانين في المئة اي ان ما كان ثمنه مئة غرش صار ثمنه الآن عشرين غرشاً . ولكنها لم ترخّص اجرة الصناع بل زادتها نحو تسعين في المئة وقلّلت ساعات العمل عما كانت قبلاً ولم تقلل ارباح اصحاب المامل بل زادت . والذي وفى بكل ذلك هو كثرة المصنوع . ومن امثلة ذلك ايضاً ان اجرة نسج المتر من صوف المرينو كانت في فرنسا سنة ١٨١٦ سنة عشر فرنكاً وكانت اجرة العامل حينئذٍ فرنكاً ونصفاً في اليوم فصارت اجرة نسج المتر سنة ١٨٨٣ فرنكاً وخمسة واربعين سنتيماً واجرة العامل خمسة فرنكات في اليوم

ثم ان البلدان التي تعتمد على استعمال الآلات الجديدة اكثر من غيرها وقد تسهلت فيها الاعمال اكثر من غيرها حتى يُظن لاول وهلةٍ انها صارت في غنًى عن الصنّاع لم يقلّ عدد سكانها بحسب المنتظر بل قد زاد كثيراً . فمن ان ميزان التجارة قد اضطرب منذ سنة ١٨٧٣ فهبطت الاسعار هبوطاً فاحشاً مستمرًا وقلّت الارباح ورخصت الاملاك ولكنّ مقدار التجارة الذي يتوقف عليه عدد المشتركين في الارباح قد زاد كثيراً وبزيادته زاد عدد الصنّاع والعمّال . فقد كان عدد الصناع في ثلاث وثلاثين مدينة من اميركا ٢٩٢ الفاً سنة ١٨٨٠ فبلغ مليوناً و١٤٦ الفاً سنة ١٨٨٥ ومليوناً و ٤٥٠ الفاً في بدءة سنة ١٨٨٧ وزادت اجرة كل صانع في هذه المدة زيادة تذكر فزادت اجرة الصانع في مناسج الصوف من ١٠ الى ١٥ في المئة وفي مناسج القطن والحرير ومعامل الحديد ١٥ في المئة وفي مناجم الفحم وغيره من المعادن ٢٠ في المئة

وقد زادت الاعمال في اوربا اكثر مما زاد السكان ففي بلاد الانكليز زاد استخراج الفحم الحجري من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٨٥ عشرين في المئة واستخراج الحديد ١٦ في المئة واجرة البضائع المنقولة في السكك الحديدية ١٨ في المئة لكل واحد من السكان والبضائع المنقولة الى

الموانى الاجنبيّة ٣٣ في المئة "ومقطوعيّة" الشاي ½ ١٣ في المئة لكل نفس من السكان ومقطوعيّة السكّر ١٩ في المئة لكل نفس من السكّان ايضاً واما السكان انفسهم فلم يزيدوا في هذه المدة الاّ عشرة في المئة

والظاهر انهُ لم يتأخر في اوربا من كل الاعمال الاّ الزراعة وسبب ذلك رخص الغلال الاميركية وسهولة نقلها الى اوربا حتى اضطرّ عشرون الف فلاح من فلاحي الانكليز ان يتركوا مزارعهم ويهاجروا الى المدن وأُهمل اكثر من مليون فدان من الارض لانهُ لم يوجد مَن يستأجرها . وهذا هو سبب الاضطراب الجاري في ارلندا فان الفلاح الارلندي لم يُعُد قادرًا ان يدفع اجرة الارض ويعيش هو وعائلتهُ لرخص الغلال الفاحش . وكان عدد اهالي ارلندا سنة ١٨٤٧ اكثر من ثمانية ملايين نفس فاصبحوا الآن اقل من خمسة ملايين لكثرة النازحين منهم . ومع ذلك لم تزل الارض ضيقة بسكانها والارجح انها لا تقوم باكثر من ثلاثة ملايين منهم . وهذا شأن الزراعة في فرنسا فقد عدَل الناس عن ابتياع الارض فيها وصاروا يحاولون بيعها . ويقال ان عشر اراضي اسن وهي اغنى ولاية في فرنسا قد أُهملت زراعتهُ لان ثمن الغلال لا يفي بنفقات زرع الارض . وهذا شأنها في سورية ايضاً ولولا ان الفلاحين يكتفون باقل من القليل في مروج سورية وصعيد مصر لابطلوا زراعة الحنطة فيها وما ذلك لزيادة الاجور والضرائب ولا لحمل المزروعات بل لرخص ثمن الغلال الذي ادّى اليهِ اتقان آلات الزراعة والنقل . ولكنّ هذا الضرر الذي لحق بعض الفلاحين لا يوازي المنافع الكثيرة الناتجة من اتقان الزراعة ورخص الاطعمة وتغذية الناس غذاء جيّدًا كافيًا

ورب قائل يقول انهُ اذا دام الحال على هذا المنوال اي اذا كانت الآلات الصناعية تزيد اتقانًا والمصنوعات تزيد رخصًا وطرق الزراعة تزيد اصلاحًا وغلاّت الارض تزيد بخسًا فالحال الذي حدث في حالة الزراعة والصناعة والتجارة سيزيد تناقصًا مع الزمان. والجواب ان اتقان الاعمال جارٍ جريًا حثيثًا بتقدُّم العلوم والمعارف وستزيد غلات الارض ومصنوعات البشر رخصًا على رخص ولكن المقطوعية ستزيد ايضًا ولا سيما في الكماليات لان الفريق الاكبر من البشر يكتفي حتى الآن بالحاجيات ولكنهُ سيهبُّ نحو طلب الكماليات حالما ترخص اثمانها فيتمتع الصانع والفلاح بالموائد والكراسي والكتب والاثاث الفاخر كما يتمتع جارهما الغني . وقد جرى ذلك فعلاً كما يظهر من الامثلة التالية

من المعلوم ان ثمن السكر هبط نحو الثلث بين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٨٦ ولكن زادت المقطوعية على نسبة الانحطاط تقريبًا فكانت مقطوعية الشخص في الولايات المتحدة ٤٩ رطلاً في

السنة بين سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٨٢ فصارت خمسين رطلاً بين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٨٧ . وهذه الزيادة في المقطوعية تبلغ اكثر من مئة مليون رطل في السنة ولا بدَّ من انها اقتضت عمل اناس كثيرين لزرع المواد الذي يستخرج السكر منها ولتكرير السكر ونقله وبيعه . وما قيل في السكر يقال في كل العروض التجارية . اي ان المقطوعية تزيد بزيادة وخص الثمن . وهي تنقص بارتفاع الاثمان ففي سنة ١٨٨٥ كان ثمن رطل البن في الولايات المتحدة نحو عشرين وكان الوارد اليها مئة ٥٧٣ مليون رطل . وسنة ١٨٨٧ غلا البن فصار ثمن الرطل نحو اربعة غروش فقلَّ الطلب عليه وبلغ الوارد مئة ٣٣١ مليون رطل فقط . وهذا شأن النحاس فانهُ لما رخص ثمنهُ زادت المقطوعية كثيرًا حتى خيف من ان المستخرج منهُ لا يكفي المطلوب . ثم لما غلا ثمنهُ في اواخر السنة الماضية قلَّت المقطوعية كثيرًا . وهذا شأن الشاي ايضًا فان الحكومة الانكليزية كانت تأخذ شلنًا وربعًا على كل رطل من الشاي وذلك سنة ١٨٥٢ فخفضت هذا الرسم حتى جعلتهُ نصف شلن فزادت مقطوعية البلاد من ٥٨ مليون رطل الى ٢٣٧ مليون رطل سنة ١٨٨٥

ويظهر تعلُّق المقطوعية على الرخص من اوجه أُخرى مثال ذلك ان الاميركيين صنعوا جسرًا بين مدينة نيويورك ومدينة بروكلين انفقوا عليهِ خمسة عشر مليون ريال وقطعوا اجرة المرور عليهِ خُمس غرش للماشي وغرشًا للراكب في مركبة فكان الدخل في السنة الاولى من اجرة المرور اربع مئة الف ريال لا غير ولم يزد عليها في السنة التالية الاَّ قليلاً جدًّا . ثم رخصوا اجرة المرور فجعلوها نصف غرش للراكب في مركبة وخُمس خُمس الغرش للماشي فكانت النتيجة ان زاد الدخل حتى بلغ سنة ١٨٨٧ اكثر من ثماني مئة وخمسين الف ريال

ونتج من ذلك كلهِ ان اتقان الآلات وطرق العمل والنقل برخص الغلال والمصنوعات والمنقولات والرخص يزيد المقطوعية وزيادة المقطوعية تزيد الاحتياج الى العملة الماهرين وزيادة العملة الماهرين تزيد اجورهم . وفي خلال ذلك يتعطل بعض العمال والآلات والادوات فيكون منهُ ضرر خاص تحملهُ الشفقة على اعتباره واغضاء الطرف عن المنافع العمومية الهبطة بهِ

ثم ان الناس ساعون وراء الراحة والترف في المأكل والمشرب والملبس والمأوى وكل اسباب الراحة والرفاهة فقد كان عدد المكاتيب التي أُرسلت بالبريد سنة ١٨٦٥ نحو ٢٣٠٠ مليون فبلغت سنة ١٨٨٢ ثلاثة آلاف وثلثمئة مليون وسنة ١٨٨٦ نحو سبعة آلاف مليون . وهذا العدد العديد يقتضي لهُ من العملة في البريد نحو خمس مئة الف نفس وقدرهم من صانعي مواد الكتابة . ونصف ذلك لم يكن لازمًا منذ عشرين سنة . وكل يوم يُخترَع زيٌّ جديد في اللباس والاثاث ومواد الزينة على اختلافها وهذه كلها تقتضي عددًا عديدًا من الصناع والعمال

وتأول الى ترويج الاعمال واصلاح الاحوال

والذين اكتفوا من الحاجيات واندفعوا الى الكماليات ليصل الأجزاء صغيراً كما تقدم والفريق الاكبر من الناس لم يزالوا في حاجة الى اخص الحاجيات . وحتى اكتفوا منها لا بدّ ان يندفعوا الى طلب الكماليات ويجب ان لا يمنعوا عنها ولا يضيّق عليهم بوجه من الوجوه . فالغني لا يلام اذا لبس الملابس الفاخرة واكل المآكل الطيبة وزين بيته بالكتب والتحف . والصانع لا يلام اذا طلب شيئاً من الكماليات بعد اكتفائه من الحاجيات ولا بدّ من ذلك ترويجاً للاعمال . والخلل الذي يحدث من كثرة المصنوعات يصلح نفسه بنفسه . ففي سنة ١٨٨٦ فاض في بلاد الانكليز اربع مئة مليون برد من المنسوجات القطنية والحال فتح التجار ابوابًا جديدة لارسالها فيها فزادت مطبوعية البشر من المنسوجات القطنية . والآن لا يزيد المصنوع منها على المطلوب . وكان مقدار السكر الزائد على المطبوعية سنة ١٨٨٥ اكثر من مليون طن اي نحو اربعة وعشرين مليون قنطار مصري فنقص هذا الزائد سنة ١٨٨٧ ولم يبقَ منهُ الاّ نحو نصف مليون طن والمظنون انهُ لا يأتي شهر اكتوبر هذه السنة حتى ينفد كلهُ فيصير المصنوع بقدر المطبوعية

وجملة القول ان اتقان الاعمال يأول الى اصلاح الاحوال وان الضرر القليل الذي يلحق بالبعض لا يقاس بالنفع الكثير الذي يشمل الجميع . ورجاؤنا ان تعود ايام الرخاء ورواج الاعمال في ظل خديوينا المعظم ووزرائهِ الكرام

الماس السماء

لما كثر وقع النيازك بين العاشر والثاني والعشرين من شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٨٨٦ وقع في جنوبي روسيا الشرقية ثلاثة حجار نيزكية أرسل احدها الى معرض المعادن في بطرس برج فامتحن امتحانًا معدنيًا وكيماويًا وظهر من التقرير الذي رُفع الى مجمع العلوم ان ثقله اربعة ارطال ومنطقهُ اسود فيهِ نقط بيضاء وفيهِ مادة ذهبية بعضها بلمباجين وبعضها الماس وكلاهما ذرات صغيرة جدًّا . وتُعرف الالماس من صلابتهِ الشديدة فانهُ كان يخدش الياقوت ولا يخدشهُ الاّ الالماس ومن ثقلهِ النوعي فانهُ مثل ثقل الالماس ولما أُحمي في الاكسجين احترق كما يحترق الالماس فيهِ وتولّد من احتراقهِ حامض كربونيك . ولذلك حكم علماء المعادن في روسيا انهُ الماس ولكن مقدارهُ في الحجر لا يزيد عن جزء في المئة وبما ان وزن الحجر ١٧٦٢ غرامًا ففيهِ نحو ١٧ غرامًا ونصف من الالماس او نحو ٨٥ قيراطًا ونصف . ويقال ان احد العلماء اكتشف الالماس قبل ذلك في حجر نيزكي وقع في بلاد المجر . وسيكون لهذا الاكتشاف فائدة في اصطناع الالماس